



الثلاثاء ٧ محرم ١٤٤٨ هـ - 23 يونيو 2026 م

أخبار النافذة

[من المصريين يعانون اضطرابات نفسية.. أزمة صامته تتجاوز حدود التوعية والعلاج هورن ريفيو || مقابضات القوة الخفية وراء 25% الجيش المصري هورن ريفيو || إعادة بناء القمع هيكليًا في مصر ما بعد 2011 الجارديان || على حلفاء إسرائيل حماية الفلسطينيين في الضفة الغربية وصون سبل معيشتهم مؤسسة كارنيجي || الاتفاق النووي الإيراني الجديد يتجاهل دروس الماضي برنتانكا || عودة مصر إلى الحكم السلطوي وترسيخ قبضة الدولة الأمنية مكافأة 2600 وسكن بـ2500.. مستشفى المنصورة يحاصر أطباء الامتياز في أول خطواتهم العملية المدن || مصر تحت ظلال الحرب.. مزيد من القمع لا الانفراج](#)

□

Submit

Submit

- [الرئيسية](#)
- [الأخبار](#)
 - [اخبار مصر](#)
 - [اخبار عالمية](#)
 - [اخبار عربية](#)
 - [اخبار فلسطين](#)
 - [اخبار المحافظات](#)
 - [منوعات](#)
 - [اقتصاد](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحريات](#)
- [التكنولوجيا](#)
- [المزيد](#)
 - [دعوة](#)
 - [التنمية البشرية](#)
 - [الأسرة](#)
 - [مديا](#)

[الرئيسية](#) « [تقارير](#)

هورن ريفيو || إعادة بناء القمع هيكليًا في مصر ما بعد 2011





الثلاثاء 23 يونيو 2026 12:40 م

يرى الباحث داغيم يوهانس أن قراءة أحداث عام 2011 في مصر من زاوية فشل الثورة أو عودة السلطوية فقط لا تكفي لفهم التحولات التي شهدتها البلاد خلال العقد الماضي. ويؤكد أن الدولة المصرية لم تكف باستعادة أدوات الحكم السابقة، بل أعادت تشكيل منظومة القمع نفسها عبر آليات أكثر تعقيداً وقدرة على التكيف، ما سمح لها بترسيخ السيطرة داخل البنية القانونية والمؤسسية والاجتماعية للدولة.

وتوضح منصة هورن ريفيو أن المرحلة التي أعقبت انتفاضة 2011 بدت في بدايتها وكأنها تفتح الباب أمام المساءلة والإصلاح، خاصة مع محاكمة الرئيس الأسبق حسني مبارك. غير أن هذا المسار لم يؤد إلى تغيير جذري في مؤسسات الدولة، بل حافظت الأجهزة الأمنية على نفوذها ومواقعها الأساسية. وبرزت هذه الاستمرارية بوضوح بعد أحداث فض اعتصام رابعة العدوية عام 2013، التي شكلت نقطة تحول مفصلية في علاقة الدولة بالمعارضة السياسية.

القوانين أداة لإضعاف الشرعية على القمع

يؤكد الكاتب أن القمع في مصر بعد 2011 لم يعتمد فقط على القوة الأمنية المباشرة، بل استند إلى بنية قانونية واسعة منحت السلطات أدوات إضافية للسيطرة. فقد وسّعت التشريعات الجديدة صلاحيات الدولة في التعامل مع الاحتجاجات والأنشطة السياسية والإعلامية، وحولت كثيراً من أشكال المعارضة إلى أفعال قابلة للملاحقة القانونية.

وبشير إلى أن قوانين التظاهر ومكافحة الإرهاب منحت الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة لحظر التجمعات وملاحقة المعارضين وتقييد حرية التعبير. ونتيجة لذلك، لم يعد القمع يظهر بوصفه إجراءً استثنائياً، بل أصبح جزءاً من منظومة قانونية ومؤسسية دائمة، الأمر الذي رسخ ما يصفه الكاتب بحالة استثناء مستمرة داخل النظام السياسي.

خطاب الأمن وإعادة تشكيل المجال العام

رافقت هذه التحولات القانونية عملية أوسع لربط المعارضة بمفاهيم التهديد الأمني والإرهاب. فبعد الإطاحة بحكم جماعة الإخوان المسلمين، توسع استخدام الخطاب الأمني ليشمل أطرافاً مختلفة من النشطاء والصحفيين والمعارضين السياسيين، بغض النظر عن توجهاتهم الفكرية أو الأيديولوجية.

كما عززت الدولة حضورها داخل الفضاء العام عبر الرقابة المشددة والإجراءات الأمنية المكثفة في المدن الرئيسية، خاصة القاهرة. وأصبحت عملية تنظيم الاحتجاجات أو التجمعات السياسية أكثر صعوبة ومخاطرة، مع تداخل القيود القانونية والإجراءات الأمنية في الحد من أي حراك جماعي محتمل.

ويرى الكاتب أن هذه السياسات لم تستهدف الأفراد فقط، بل سعت أيضاً إلى تفكيك الروابط الاجتماعية والسياسية التي تسمح بتشكيل حركات معارضة منظمة. وأسهمت المراقبة المستمرة والتوسع في استخدام القوانين الأمنية في خلق مناخ من الحذر وعدم الثقة، ما أضعف قدرة المجموعات المختلفة على التنسيق والعمل المشترك.

المجتمع المدني بين التقييد وإعادة الهيكلة

امتدت هذه السياسات إلى منظمات المجتمع المدني التي لعبت دوراً بارزاً خلال أحداث 2011. ففرضت الدولة قيوداً واسعة على التمويل والأنشطة التنظيمية، الأمر الذي حدّ من قدرة هذه المؤسسات على التأثير السياسي أو تعبئة الرأي العام.

ويؤكد الكاتب أن السلطات لم تسع إلى إلغاء المجتمع المدني بالكامل، بل أعادت صياغة البيئة التي يعمل داخلها بحيث يبقى خاضعاً للرقابة ومحدود التأثير. ويعكس ذلك طبيعة النظام الجديد الذي لا يكتفي بالاستجابة للمعارضة بعد ظهورها، بل يعمل على منع تشكلها منذ البداية.

ويخلص المقال إلى أن النظام السياسي في مصر أعاد بناء السلطوية بصورة أكثر تعقيداً واتساعاً مما كانت عليه قبل عام 2011. فبدلاً من الاعتماد على القمع المباشر وحده، دمج القانون والخطاب الأمني والمؤسسات الرسمية وآليات الرقابة الاجتماعية في منظومة واحدة تهدف إلى إدارة المجال السياسي والسيطرة عليه. ورغم ما يبدو من استقرار، يرى الكاتب أن استمرار هذا النموذج يعتمد على إنتاج دائم للخوف والرقابة والضببط، وهو ما يجعل مناتته مرتبطة بقدرته المستمرة على احتواء الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترامية.

<https://hornreview.org/2026/06/18/the-structural-rebuilding-of-repression-in-post-2011-egypt>

اقتصاد



[الـ"شعنة" تعترف: ارتفاع أسعار الأسماك والفسخ والرنجة 30% بسبب الوقود](#)
الثلاثاء 14 أبريل 2026 09:00 م

اقتصاد



[بالصور: إصابة 18 طالبة في حادث أتوبس بطريق الصعيد الحر بالمنيا](#)
الخميس 9 أبريل 2026 11:20 م

مقالات متعلقة

ق فارملا عطق دض تاغلابى لإ ق لعم ربوطا غ وريشم ن م ..ريجهت ططخمو يريخ ف قون يي "يابطبط ف قو" ل لينم

منيل "وقف طبطباي" سن وقف خيري ومخطط تهجير.. من مشروع تطوير معلق إلى بلاغات ضد قطع المرافق

طاسولا قبريشلا ب ضرلا اي ف "ليينارسا ق" لودن لاداجتري باكا هك يامو نوسلراك ركاة || تسوبن طنشاو

واشطن بوسن || تاكر كارلسون ومايك هاكابي تتحدلان حول "حق إسرائيل في الأرض بالشرق الأوسط

ندرلا أو رصمو ايكروتو ليينارسا نيب تاقلعلا عيبطة لقيكرما طاسو || تونرجا تويعدي

يدعوت أحرنوت || وساطة أمريكية لتطبيع العلاقات بين إسرائيل وتركيا ومصر والأردن

؟ رصمت لاق اذام .. ليينارسا بكيكرملا ريفسلا تاجيرصة نمة يبرع بضة جوم .. "تارفلأى ليلينام"

"من النيل إلى الفرات" .. موجة غضب عربية من تصريحات السفير الأمريكي بإسرائيل... ماذا قالت مصر؟

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التنمية البشرية](#)
- [الأسرة](#)
- [مديا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحريات](#)

□

- [f](#)
- [t](#)
- [v](#)
- [y](#)
- [i](#)
- [r](#)

إشترك

ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026